باسناد حقائب وزارية الى كل منهم، وانه، مع ذلك، طلب من كل منهم اعفاءه من تلك الوعود، مؤقتاً على الاقل (**هآرتس**، ١١/٦/١٩٩٠).

وبالفعل، فقد ذكرت مصادر صحفية ان «ازمة اعضاء الكنيست الاربعة قد سوّيت قبيل جلسة الثقة، وانه اضافة الى ذلك ضمن شامير، خلال المحادثات التي اجراها مع عضو الكنيست، الحاخام ابراهام فيرديغر، ان الاخير لن يصوّت ضد الحكومة، بل سيمتنع عن التصويت. وبالفعل، لقد منح الكنيست حكومة شامير الجديدة الثقة بأكثرية ٦٢ صوتاً من اصل ١٢٠، في مقابل معارضة ٥٧ عضواً، وامتناع عضو واحد عن التصويت (**المصدر نفسه**، ١٢/٦/١٩٩٠). أمّا الكتل التي تشكل منها الائتلاف، فهي: الليكود، وشاس، والمفدال، وديغل هاتوراه، وهتحياه، وتسوميت، وكل من كتل اعضاء الكنيست مزراحي وغور وبيرتس. امّا كتلة موليدت، فأيّدت الحكومة من الخارج (**المصدر نفسه**).

ووصف المعلق الصحفي شمعون شيفر الحكومة الجديدة بأنها حكومة شارون: «لا شك في ان شارون هو الذي وقف وراء اقامة الحكومة التي تبدأ اليوم مزاولة مهامها. وفي المستقبل، ستبقى تعمل في ظله. فاذا اراد، تسبب في زعزعتها، واذا اراد، ايضاً، عملت بانسجام وهدوء. فمنذ اليوم سيكون في يدي شارون مليارات الشيكلات لتنفيذ مشاريع للبناء ولاستيعاب المهاجرين، حيثما يريد. وخطواته سوف تؤثر في سياسة اسرائيل الخارجية، بشكل لا يقل عن تأثيرها في طابعها الداخلي. فهذه حكومة شارون، الذي، بمناورة بارعة، استقال من الحكومة، وتسبب في اسقاطها، ثمّ اقامها من جديد». وعن قدرة هذه الحكومة على الصمود، كتب شيفر: «ان المادة اللاصقة الوحيدة التي ستحافظ على بقاء هذه الحكومة المسماة 'قومية'، هي السلطة. وهناك من يقول ان هذه المادة اللاصقة تبقى اقوى من كل العراقيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٢/٦/١٩٩٠).

لكن المعلّق الصحفي، شموئيل سيغف، رأى ان بقاء هذه الحكومة، او سقوطها، مشروط، الآن، بالسرعة التي يتمكّن بها شامير من ترميم الثقة الشخصية بينه وبين الرئيس الاميركي، جورج بوش، ووزير خارجيته، جيمس بيكر. فمنذ سقوط حكومة الوحدة الوطنية، في ١٥/٣/ ١٩٩٠، تعمّق كثيراً انعدام الثقة بين الرئيس بوش ورئيس الحكومة. واضاف سيغف: «فالآن، وحتى لو لم ترغب الولايات المتحدة الاميركية في الظهور كمن يتدخل في شؤون اسرائيل الداخلية، من المشكوك فيه ان يرد الرئيس بوش بالايجاب على طلب من رئيس الحكومة ـ اذا قدّم ـ لزيارة واشنطن، قبل ان يكون لديه رد ايجابي على بيكر، او قبل ان تتم بلورة خطة بديلة تكون مقبولة من الولايات المتحدة الاميركية ومصر، وكذلك من الفلسطينيين في المناطق [المحتلة] ولكن اذا فعل شامير ذلك، فهل تصمد حكومته وقتاً طويلاً؟» (**معاريف**، ١٣/٦/١٩٩٠).

سياسة الحكومة وآفاقها

في تحليله للدلالات السياسية التي تضمّنتها الخطوط الاساسية لسياسة الحكومة الجديدة، كتب المعلّق الصحفي، مناحيم راهط، ان الخطوط الاساسية لحكومة شامير الجديدة تعبّر عن خط سياسي اكثر يمينية من الخطوط الاساسية لحكومة الوحدة الوطنية. فعلى الرغم من ان الصياغات متشابهة الى حد ما، الاّ انها متمايزة بعض الشيء. وحدد راهط ذلك التمايز، الذي يميل الى التطرف، في خمسة مجالات تتعلق بعملية السلام في المنطقة وهي:

الاهداف المركزية للحكومة: في الخطوط الاساسية للحكومة السابقة، جاء ان الاهداف المركزية لسياسة الحكومة هي «استمرار عملية السلام، وتوسيعها، وتعزيز السلام مع مصر، وضمان سلامة مستوطنات الشمال». امّا في الخطوط الاساسية الجديدة، فجاء: «ضمان استقلال وسيادة الدولة، وتعزيز الأمن، ومنع الحرب، واقامة السلام مع جيراننا».

القدس: في النصّين، هناك نصّ على «القدس الكاملة كعاصمة اسرائيل الابدية، غير القابلة للتقسيم ثانية». ولكن في النصّ الجديد، هناك اضافة بالغة الدلالة، هي ان «القدس لن تكون مشمولة في اطار الحكم الذاتي الذي سيمنح للسكان العرب في يهودا والسامرة [الضفة الفلسطينية] وقطاع غزة، وسكانها العرب لن يشاركوا في الانتخابات لتشكيل هيئة تمثيلية للسكان في